« شو طالع معنا ؟
أيار 2021

الخطاب الطائفي التحريضي...

«علّة عِلَل» النظام و«عدّة شغل» الانتخابات

يعتبرها البعض "نعمة"، من بوابة فضائل ما يُسمّى بـ"العيش المشترك"، وانطلاقًا من القيمة الثقافية التي يختزنها "التنوّع"، إلا أنّ الطائفية في لبنان تحوّلت، في حيّزٍ واسعٍ منها، إلى "نقمة"، بعدما تحوّلت إلى "أسلوب عمل" تنتهجه القوى السياسية المهيمنة على الحكم، والتي أصبح معها الخطاب الطائفي "عدّة الشغل" الأساسيّة في الانتخابات وخارجها، حتى غدت الثقافة "الطائفيّة" عنوانًا لكلّ نقاش يمكن أن يُفتَح، في أيّ مجال.

ولا يبدو مثل هذا الأمر مُبالَغًا به، إذ حفلت السنوات القليلة الماضية بالكثير من المآثر والأمثلة الحيّة حول تحكّم الأداء الطائفي بمفاصل الخطاب السياسي في لبنان، لدرجة أنّ تعيين مأموري أحراج ومراقبي الطيران المدني بات خاضعًا لمعايير وأُسُس طائفية.

ويتصدّر الخطاب الطائفيّ اليوم النقاشات المتعلقة بتشكيل الحكومة، التي لا تزال تنتظر اتفاقًا سياسيًا يتيح ولادتها منذ آب الماضي، عقب استقالة حكومة حسّان دياب إثر الانفجار المروّع في مرفأ بيروت، إلا أنّ هذا الاتفاق يبدو "عصيًّا" أمام خطاب الصلاحيّات، بين رئيس الجمهورية الذي يصرّ على ما يصفها بـ"استعادة حقوق المسيحيّين"، ورئيس الحكومة المكلَّف الذي يرفض "مصادرة صلاحيات السنّة"، من دون أن يكترث أحد بالواقع المأسويّ.

وينظر كثيرون إلى النظام الطائفيّ على أنّه "علّة العلل" وأساس الفساد والهدر وعدم الكفاءة والزبائنية التي تُتهم الطبقة السياسية بها، وبالفعل برزت دعوات صريحة لإلغائه في المظاهرات الناقمة على الطبقة السياسية، والتي بلغت أوجها في ثورة السابع عشر من تشرين الأول، التي شهدت في أيامها الأولى "تلاحمًا نادرًا" بين اللبنانيين، قبل أن تنجح السلطة في تطييفها وتسييسها، بما سمح بالتشويش عليها وتكبيلها إلى حدّ كبير.

إلا أنّ هذا النظام يجد في المقابل "حُماته" من رموز الطبقة السياسيّة، الذين يتناوبون على استخدام خطاب "المظلوميّة"، ولا يجدون أيّ حَرَج في تبنّي الشعارات الطائفية، وخوض مواجهات لا تنتهي حول حصص الطوائف بما يكرّس الفراغ في السلطة لفترات طويلة، علمًا أنّ القانون الانتخابي الذي كرّسه هذا النظام لا يبدو بعيدًا عن هذه "المتاهات"، بل أتى ليكرّس في جزءٍ كبيرٍ منه الخطاب الطائفيّ، فعلاً وممارسةً.

« العناوين »

طائفية «متجذّرة» في النفوس

الانتخابات على خطّ الطائفية

سجالات الحكومة نموذجًا

نماذج مختلفة

موقف لادي

طائفية «متجذّرة» في النفوس

نجح النظام السياسيّ اللبنانيّ على مدى عقود في تكريس نهج الفساد وسوء الإدارة والمحاصصة، الأمر الذي أوصل البلاد إلى الانهيار الاقتصاديّ والاجتماعيّ، لكنّه نجح قبل ذلك، في تكريس خطابٍ طائفيّ لم تنجح كلّ الهزّات التي تعرّض لها البلد، بما فيها الحروب الأهلية، في وضع حدّ له، بل على العكس من ذلك، يبدو أنّه يزداد نفوذًا يومًا تلو آخر، على وقع المواجهات المذهبيّة التي تكاد تكون في فترات السلم أقسى منها في فترات الحرب.

وقد لا يكون تعطيل البلد لأشهر بسبب خلاف على تقاسم الحصص، أو على تمثيل الطوائف، أو على طائفة مدير عام، أو تجميد تعيينات في مرفقٍ ما بسبب عدم مراعاتها منطق "ستة وستة مكرّر"، أسوأ الأدلّة على "تجذّر" الطائفية في النفوس، فهناك ما هو أخطر، وقد برز بعيد انفجار مرفأ بيروت، حين لم يجد البعض حَرَجًا في "تطييف" الجريمة، عبر الحديث صراحة عن طوائف الضحايا وسكان المناطق المتضررة، وكأنّ ذلك هو "معيار" تحديد مستوى التعاطف وشكله.

عمومًا، فإنّ هذا النظام الطائفيّ ليس وليد اليوم، وفق ما يؤكد المؤرّخون، بل تعود جذوره إلى القرن التاسع عشر، منذ الإقرار العثماني لنظام المتصرفية، عقب حوادث الصدام الطائفي، الأمر الذي تكرّس في "الميثاق الوطني" للعام 1943، والذي كرّس "تقاسم السلطة" بين الطوائف الكبرى.

ولم يتغيّر الأمر حتى مع اتفاق الطائف الذي جاء لينهي حربًا أهلية، ولو "أوصى" بإلغاء الطائفية السياسية. ويشير المؤرّخون إلى هذا الاتفاق، بدل العمل فعليًا على إلغاء الطائفية، عزّزها بشكل أو بآخر من خلال التعديل في حصص الطوائف، وتكريس مبدأ "المناصفة" بين المسلمين والمسيحيّين في السلطة، مع "تحجيم" صلاحيات رئيس الجمهورية، لصالح نقلها إلى مجلس الوزراء مجتمعًا حيث تمثل جميع الطوائف.

وحتى اليوم، لا يزال الحديث عن "إلغاء الطائفية السياسية" حبرًا على ورق، مثله مثل مجلس الشيوخ الذي نصّ عليه اتفاق الطائف، الذي أدى تنفيذه، في المقابل، إلى "تعميق" أزمة التوزيع الطائفي للمناصب، حيث أصبح ينسحب على كل الوظائف في الدولة. ولم يعد ممكنًا تعيين أي موظف في منصب عال أو اتخاذ أي قرار لا يحظى بموافقة ممثلي المكونات الطائفية الرئيسية.

لكن، رغم كلّ ما سبق، يلفت الخبراء إلى أنّ معظم هذه الاعتبارات والحسابات مبنيّة على "أعراف"، ولا تستند إلى "نصّ" الدستور، الذي يكتفي بالحديث عن "مناصفة" بين المسلمين والمسيحيين في مجلس النواب، و"تمثيل عادل" للطوائف في تشكيل الحكومة، وتوزيع وظائف الفئة الأولى على طريقة "المناصفة" أيضًا. إلا أنّه لا يشير بتاتًا إلى تخصيص المناصب للطوائف، أو حتى المناصفة في جميع الوظائف في الدولة.

الانتخابات على خطّ الطائفية

إذا كان الخطاب الطائفي من أبرز سمات الأداء السياسيّ في لبنان بصورة عامة، فإنّ علاقة مباشرة ووثيقة تربطه بالانتخابات، بمختلف أشكالها، وهو ما يفسّر ارتفاع وتيرة الخطاب الطائفي التحريضيّ إلى أعلى مستوياته، كلما اقترب الاستحقاق الانتخابيّ، أو كانت البلاد على أعتاب انتخابات، وهو ما يعكس بشكل أو بآخر الواقع الحاليّ، في ظلّ "الرهان" على انتخابات العام المقبل، التي توصَف سلفًا بـ"المفصليّة"، ولو أنّ كثيرين يخشون من سيناريو "التمديد" الذي يعمل عليه البعض، تفاديًا لحصول الاستحقاق في موعده الدستوريّ.

وللحديث عن الصلة بين الانتخابات والخطاب الطائفي، قد يكون من المفيد العودة لتجربة انتخابات 2018 الأخيرة، حيث لجأت الأحزاب إلى الخطاب الطائفي لشحن الجماهير. وبلغ الأمر حدّ تحريم أحد علماء الدين في مدينة صور مثلاً، التصويت لأيّ مرشح لا ينتمي إلى القوى التقليدية. ولم يقتصر التحريض على الكلام فقط، فقد تعداه إلى

حد استخدام العنف في عدد من الدوائر التي شهدت معارك انتخابية خلال فترة الحملات كدائرة بعلبك-الهرمل، ودائرة بيروت الثانية بهدف التجييش واللعب على الوتر الطائفي/المذهبي، بحسب ما رصدت "لادي" خلال مراقبتها للعملية الانتخابية.

ومع انّ القانون الانتخابي 2017/44 يحظر، في مادته 74، اللجوء إلى الخطاب الطائفي والقدح والذم، يشير الخبراء إلى أنّه يحمل في متنه، كلّ "المقوّمات" المطلوبة لمثل هذا الخطاب، حيث أنّه قُيّد بضوابط عدّة طائفية، بدءًا من شكل النسبية المطروح فيه، والذي يعطيه مفعول النظام الأكثري تحت مسمّى النسبية، إلى طريقة تقسيم الدوائر والمقاعد، وفقًا لاعتبارات مذهبية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يضعف كثيرًا من مفعول النسبية ويحوّلها إلى نظام أكثري مبطن.

وإذا كان تقسيم الدوائر والمقاعد بالشكل المطروح يحدّ من التنوّع في الدوائر الانتخابات، وبالتالي يعزّز الخطاب الطائفي للقوى السياسيّة، فإنّ "التفاصيل التقنية" للقانون تعزّز هذا المنحى أكثر، حيث أنّ اعتماد الصوت التفضيلي مثلاً، على أساس القضاء وليس الدائرة الانتخابية، من شأنه أن يشدّ العصب الطائفي بين أطراف القضاء نفسه، كما أنّه يساهم في إعادة المنافسة إلى المربع الطائفي المناطقي، فضلاً عن كونه يزيد من حدة الزبائنية السياسية.

سجالات الحكومة نموذجًا

بالانتقال إلى الواقع الحاليّ، قد يكون من المفيد الإطلالة على الواقع الحكوميّ المتعثّر منذ أشهر، والسجالات التي لا يغيب عنها "النَّفَس" الطائفيّ، في وقتٍ كان يفترض بالسلطة السياسية أن تكون "مستنفرة" لتسهيل تشكيل الحكومة بأيّ طريقة، خصوصًا بعد انفجار المرفأ، وفي ظلّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة التي تعيشها البلاد، على وقع تدهور سعر صرف العملة الوطنية، وتسجيلها مستويات قياسية غير مسبوقة.

لكن، وعلى رغم الوساطات والمبادرات الدولية للضغط من أجل تشكيل الحكومة، حفلت عملية تأليف الحكومة منذ اليوم الأولى بمعارك مذهبية في المقام الأولى، بدأت في المرحلة الأولى مع إصرار ثنائيّ "حزب الله" و"حركة أمل" على أن "استثناء" وزارة المال من مبدأ "المداورة في الحقائب"، وتحويلها إلى ما سُمّي بـ"وزارة الشيعة"، بذريعة "التوقيع الثالث" الذي يحظى به وزير المال على المعاملات الرسميّة، إلى جانب رئيس الجمهورية "المسيحي" ورئيس الحكومة "السنّي".

ورغم حلّ هذه العقدة، بالتوافق على القبول بالمنطق الطائفيّ، تحت شعار "لمرّة واحدة فقط"، فإنّ أزمة أخرى، بلبوس طائفي أيضًا، برزت على "طريقة التشكيل"، في ضوء الاجتهادات الدستوريّة للمادة التي تنصّ على أنّ الحكومة تُشكَّل "بالاتفاق" بين رئيسها ورئيس الجمهورية. وهنا، غلب على الخطاب المتشنّج بين الطرفين تعبير "حقوق الطوائف"، فأصرّ رئيس الجمهورية على أنّه "لن يقبل" بتسليم الأمر لرئيس الحكومة، فيما اعتبر الأخير أنّ رئيس الجمهورية، برفضه الصيغة التي يقدّمها له، "يصادر" صلاحيات رئيس الحكومة السنّي، وهو استدعى "استنفار "العصب الطائفيّ، ودخول "نادي رؤساء الحكومات السابقين" على خط التوظيف السياسيّ أيضًا.

ورغم أنّ هذه السجالات "الطائفية" الطابع في المقام الأول، تبدو في الظاهر محصورة بالملفّ الحكوميّ، يعتقد كثيرون أنّها ترتبط ارتباطًا مباشرًا بموضوع الانتخابات، باعتبار أنّ هذه الحكومة ستكون مسؤولة عن إدارة الانتخابات عمليًا، وهو ما يفسّر على سبيل المثال الصراع المذهبيّ أيضًا على حقيبة وزارة الداخلية بالتحديد، التي قيل إنّ رئيس الحكومة "تنازل" عنها لرئيس الجمهورية، ثمّ تراجع عن "تنازله"، والتي يبدو أنّها حتى لا تزال "عقدة" أساسيّة تحول دون تأليف الحكومة، بحسب ما يُنقَل عن المعنيّين بعملية التأليف.

نماذج مختلفة

لعلّ السجالات المرتبطة بالشأن الحكوميّ المرصودة في المحور السابق تشكّل عيّنة بسيطة من الخطاب الطائفي الذي تشهده الساحة السياسية في هذه المرحلة، والذي يُلاحَظ أنّ وتيرته ترتفع شيئًا فشيئًا، مع الاقتراب من موعد الانتخابات النيابية المفترضة العام المقبلة، والتي أثبتت التجربة أنّ الطائفية باتت "عدّة الشغل" اللازمة لها، أقلّه بعيون القوى السياسية التقليدية، التي لا تزال تعتبر اللعب على الوتر الطائفيّة الوسيلة الأفضل لخوض الانتخابات.

في ما يلي رصد لمضمون طائفي لبعض الخطابات والبيانات في الآونة الأخيرة:

رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري

في كلمته من قصر بعبدا بعد اللقاء الثامن عشر مع رئيس الجمهورية، دافع الحريري عن «صلاحيات» الرئيس المكلّف، رافضًا دخول رئيس الجمهورية على الخط عبر إرسال «تشكيلة كاملة» له، طالبًا منه تعبئتها.

ولعب الحريري على الوتر بقوله صراحة: «دستورنا يقول بوضوح أن الرئيس المكلف يشكل الحكومة ويضع الأسماء، ويتناقش بتشكيلته مع فخامة الرئيس (..) الرئيس المكلف ليس عمله أن يقوم بتعبئة أوراق من قبل أحد، ولا عمل رئيس الجمهورية أن يشكل حكومة». ولم يتأخّر رؤساء الحكومات السابقون في الدخول على الخط من خلال قولهم إنّ رئيس البلاد ميشال عون «تجاوز أحكام الدستور، وكأنّ المقصود إحراج الرئيس المكلّف (الحريري) لإخراجه».

الرئيس ميشال عون

ترافق «صلاحيات رئيس الجمهورية» كلّ مواقف وخطابات الرئيس منذ وصوله إلى الرئاسة.

وفي مقابلة مع صحيفة «الجمهورية» في 29 آذار، حين اعتبر أنّ الحريري لم يحترم الأصول في توزيع الحقائب على الطوائف. وشدد على أنّه «لا يحق للحريري أن ينتقي أسماء الوزراء المسيحي (..)، ويعود لي اختيار الوزراء المسيحيين»، مضيفًا: «ليس لأنني أريد حصّة، وإنما لأنّ القوى المسيحية الأساسية غير مشاركة في مفاوضات التشكيل ما اضطرني، من باب المحافظة على الميثاقية وحقوق كل الفئات، ان اتحمّل مسؤولية ضمان صحة تمثيل المكوّن المسيحي، إلى جانب دوري كرئيس للجمهورية ولكل اللبنانيين».

«التيار الوطني الحر» و «القوات اللبنانية»

قد يكون السجال الأخير بين «التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية» نموذجًا آخر لكيفية استخدام الخطاب الطائفي، بعدما استعاد الطرفان على خطه لغة الحرب.

واندلع السجال بعد اتهام «التيار» لرئيس «القوات» سمير جعجع بـ«التحامل على رئيس الجمهورية»، على خلفية قوله إنّ إلى جانبه أكثرية نيابية ووزارية، متسائلاً عمّا بقي من الصلاحيات. وسرعان ما ردّ «القوات»، مذكّرًا بـ«الحروب» التي خاضها عون وتحالفاته مع الميليشيات، معتبرًا أن «من ضرب الصلاحيات هو من دمر المنطقة الحرة منذ اللحظة الأولى التي تسلم فيها رئاسة الحكومة الانتقالية، فأشعل حروبه العبثية».

موقف لادي

ما سبق ليس أكثر "غيض من فيض" الخطاب الطائفي والتحريضي الذي يجد ذروته اليوم في ملف تشكيل الحكومة، ولكنه يحصر على أبسط الأمور، من التعيينات والتوظيفات، إلى أمور بسيطة كما فعل يومًا النائب ماريو عون، بعدما قابل موجة حرائق ضربت مناطق لبنانية عدّة، باستهجان "اقتصارها" على المناطق المسيحيّة دون غيرها من المناطق، ملمّحًا إلى أنّ ذلك "غير بريء".

في المجمل، ترفض "لادي" الخطاب الطائفي والتحريضي، الذي يتكثّف استخدامه بشكل واسع عشية الانتخابات، في محاولة للتأثير على الرأي العام، من خلال اللعب على وتره الحسّاس، ولا سيما عبر تبنّي خطاب "المظلوميّة" الذي لا يتناسب مع "مدنيّة" الدولة التي ينشدها المواطنون، علمًا أنّ مراقبيها رصدوا في استحقاقات سابقة الكثير من الإشكالات بخلفيات مذهبية وطائفية في المقام الأول.

وتعتبر "لادي" أنّ قانون الانتخابات الحاليّ يعزّز الخطاب الطائفي، سواء من خلال توزيع الأقضية والدوائر على أساس مذهبي بحت، دون أي معايير منطقية، أو من خلال الصوت التفضيلي المحصور في القضاء أو الدائرة الصغرى التي ينتمي إليها الناخب، ما يفتح المجال أمام اختيار الطائفة، دون النظر إلى مشروعه، وهو ما يجعل الطائفية سلاحًا أساسيًا بلا منازع في العملية الانتخابية.

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
بيروت
الشرق الأوسط

تم انتاج هذه المادة بدعم مالي من مؤسسة هينرش - بُل مكتب الشرق الأوسط. الآراء الواردة هنا تعبر عن رأي الجمعية اللبنانية من أجل ديمقلراطية الانتخابات وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات © 2021

LADE
الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

Sodeco, Petro Trad St.,
Sodeco 7 Bldg., 5th Fl.,
Beirut, Lebanon
+961 1 333713/4
info@lade.org.lb
lade.org.lb